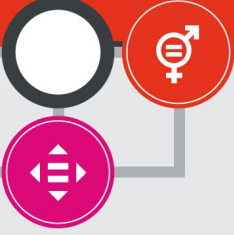


متدى المناقسة العربى الخامس

2024 أيار/مايو 23-22
تونس



E/ESCWA/CL6.GCP/2024/ACF/Background paper.1



الجلسة الثانية: التضافر والتعاون بين سلطات المناقسة فى المنطقة العربية



2400268=

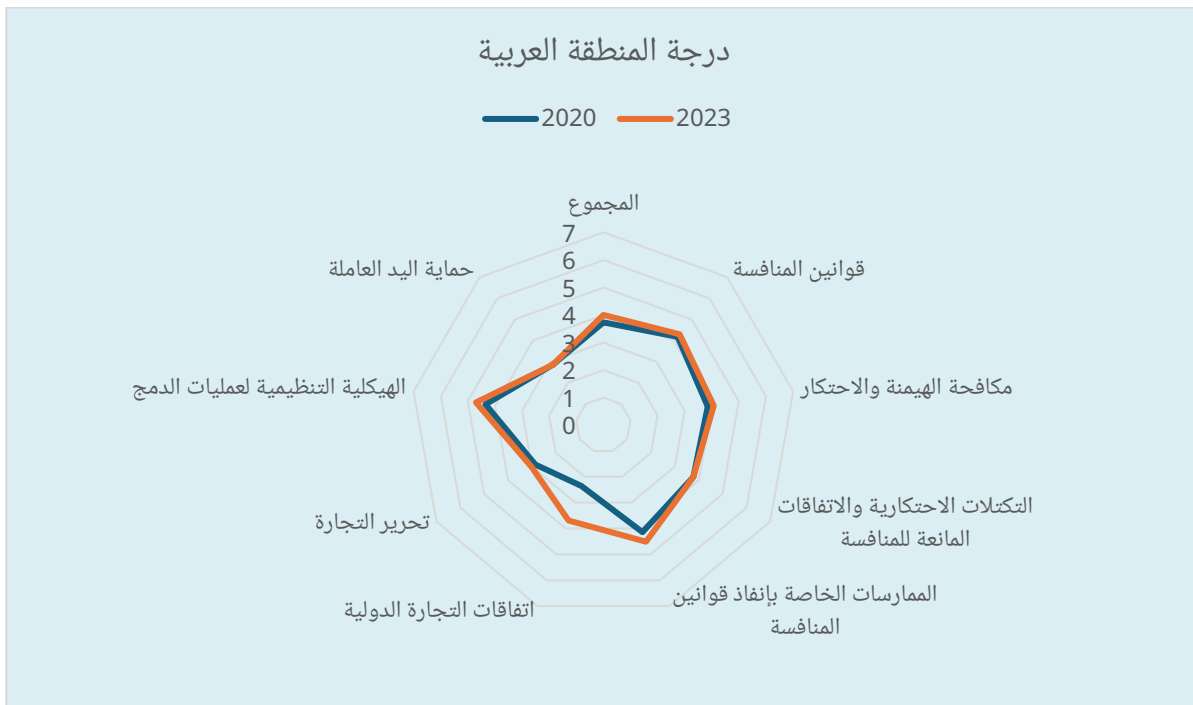
أدت العولمة إلى جانب تصاعد الاقتصاد الرقمي وتوسع سلطات المنافسة في جميع أنحاء العالم إلى ارتفاع كبير في انتشار قضايا المنافسة العابرة للحدود وتزايد تعقيدها. من هنا الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون بين الدول لمواجهة هذه التحديات. وهذا التعاون ضروري لضمان إنفاذ قوانين المنافسة بكفاءة وفعالية؛ والتقليل من أوجه عدم الاتساق وازدواجية الجهود؛ وتعزيز الثقة والشفافية بين الدول؛ وتيسير امتثال الشركات الدولية لقوانين المنافسة؛ وتعزيز التقنيات والأدوات والأطر اللازمة لإنفاذ قوانين المنافسة بفعالية على الصعيد الدولي¹. وتحقيقاً لهذه الغاية وحرصاً على نجاح وفعالية التعاون بين سلطات المنافسة، لا بد من أن تتخذ البلدان مجموعة من الإجراءات الأساسية. وتشمل هذه الإجراءات سنّ قانون للمنافسة يتضمن أحكاماً واضحة بشأن حظر الممارسات المانعة للمنافسة، وإنشاء مؤسسة (وهي غالباً سلطة المنافسة) مكلفة بالتحقيق في المخالفات المحتملة، وإجراء دراسات السوق، ووضع إطار للتعاون.

وفي السنوات الأخيرة، دأبت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على تعزيز التعاون بين السلطات من خلال تنظيم منتديات للمنافسة ونشر تقرير "الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية". وتنطوي هذه المبادرة على تقييم تشريعات المنافسة التي اعتمدها البلدان العربية، لتحديد مواطن القوة والثغرات فيها استناداً إلى المعايير الدولية. ومن شأن وضع أحكام مشتركة ومتسقة بشأن المنافسة أن ييسر عملية التعاون بين السلطات.

¹ Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), [International co-operation in competition](#), n.d.

1. نتائج الإسكوا استناداً إلى تقييم تشريعات المنافسة في المنطقة العربية

اعتباراً من أيار/مايو 2023، سُنّت 20 دولة عربية تشريعاتٍ للمنافسة باستثناء الصومال ودولة فلسطين. ووفقاً للتقييم الذي أجرته الإسكوا، يُلاحظ اختلافٌ بين تشريعات المنافسة للدول العربية من حيث شمولية القوانين.



المصدر: تقرير الإسكوا بشأن "الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية" (2023).

وبين عامي 2020 و2023، ارتفعت الدرجة التي سجّلتها تشريعات المنافسة في المنطقة العربية بفعل سنّ قوانين جديدة للمنافسة أو تعديل قوانين المنافسة القائمة في العديد من البلدان العربية. وفي ما يلي نتائج التقييم حسب كل مجموعة من البلدان²:

2 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية (2023)، 2024.

بالنسبة لمجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، تحسّنت درجة تقييم تشريعات المنافسة من 4.43 في عام 2020 إلى 5.19 في عام 2023. وفي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، تُحظَر تشريعات المنافسة والاتفاقات المانعة للمنافسة وتورد أمثلةً على الممارسات التي قد تكون شبيهةً بهذا النوع من الاتفاقات؛ وتميِّز بين الهيمنة وإساءة استخدام الهيمنة وتُحظَر الأخيرة؛ وتُحظَر أيضاً التكتلات الاحتكارية وتورد أمثلةً على هذه الممارسات؛ وتنصُّ على إنشاء نظامٍ للتركُّز الاقتصادي مع عتباتٍ واضحة؛ وتشير إلى أنّ نطاق تطبيق القانون يشمل الأنشطة المنفّذة داخل البلد وخارجه إذا كانت تؤثر على السوق الداخلية؛ وتحدّد نظام عقوبات للانتهاكات؛ وتنصُّ على إنشاء هيئة/لجنة معنيّة بالمنافسة ومستقلّة إدارياً ومالياً. وقد أدرجت الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية أحكاماً في قوانينها المتعلقة بالمنافسة تتيح وضع برامج تساهل. وفي الكويت والمملكة العربية السعودية، وضعت السلطات على نحو فعال برامج تساهل.

وبالنسبة لمجموعة البلدان المتوسطة الدخل، تحسّنت درجة التقييم من 3.71 في عام 2020 إلى 4.48 في عام 2023، وذلك بعد أن قام الأردن ولبنان ومصر بسنّ تشريعاتٍ للمنافسة أو تعديل التشريعات القائمة في هذا المجال. والجدير بالذكر أنّ جميع تشريعات المنافسة في البلدان المتوسطة الدخل تُحظَر الاتفاقات المانعة للمنافسة وتورد أمثلةً على الممارسات التي قد تكون شبيهةً بهذا النوع من الاتفاقات؛ وتميِّز بين الهيمنة وإساءة استخدام الهيمنة وتُحظَر الأخيرة؛ وتُحظَر أيضاً التكتلات الاحتكارية وتورد أمثلةً على هذه الممارسات؛ وتنصُّ على إنشاء نظامٍ للتركُّز الاقتصادي مع عتباتٍ واضحة؛ وتشير إلى أنّ نطاق تطبيق القانون يشمل الأنشطة المنفّذة داخل البلد وخارجه إذا كانت تؤثر على السوق الداخلية؛ وتحدّد نظام عقوبات للانتهاكات؛ وتنصُّ على إنشاء هيئة/لجنة معنيّة بالمنافسة ومستقلّة إدارياً ومالياً. ويُذكر أيضاً أنّ لبنان لم يبدأ بعد بإنفاذ قانونه المعني بالمنافسة على نحو فعال. واعتمد كلٌّ من الأردن وتونس والجزائر ولبنان ومصر والمغرب أحكاماً بشأن المنافسة تتيح وضع برامج تساهل. وفي تونس ومصر والمغرب، وضعت السلطات على نحو فعال برامج تساهل.

وبالنسبة لمجموعة البلدان المتأثرة بالنزاعات، سجّلت درجة التقييم ارتفاعاً طفيفاً من 3.23 في عام 2020 إلى 3.36 في عام 2023. وتُحظَر جميع قوانين المنافسة في هذه البلدان الاتفاقات المانعة للمنافسة وتورد أمثلةً على الممارسات التي قد تكون شبيهةً بهذا النوع من الاتفاقات؛ وتميِّز بين الهيمنة وإساءة استخدام الهيمنة وتُحظَر الأخيرة؛ وتُحظَر أيضاً التكتلات الاحتكارية وتورد أمثلةً على هذه الممارسات؛ وتحدّد نظاماً للعقوبات. وفي ما يتعلق بنظام التركُّز الاقتصادي، وضعت الجمهورية العربية السورية واليمن نظاماً واضحاً وشاملاً، في حين يفتقر العراق إلى نظام جيّد للتركُّز الاقتصادي ولا يحدّد إجراءات الإخطار ومعايير تقييم المعاملات. ولم تسنّ دولة فلسطين بعد تشريعاتٍ للمنافسة. وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات، لا تنفّذ سلطات ولجان المنافسة على نحو فعال قوانين المنافسة في أسواقها، مع أنّ مجلس المنافسة في ليبيا يعمل على وضع أطر مؤسسية للبدء في إنفاذ القانون. ولم يضع أيٌّ من البلدان المتأثرة بالنزاعات برنامج تساهل.

وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، بلغت درجة التقييم 2.57 في عام 2023. وتُحظَر جميع قوانين المنافسة في هذه البلدان الاتفاقات المانعة للمنافسة وتورد أمثلةً على الممارسات التي قد تكون شبيهةً بهذا النوع من الاتفاقات؛ وتميِّز بين الهيمنة وإساءة استخدام الهيمنة وتُحظَر الأخيرة؛ وتُحظَر أيضاً التكتلات

الاحتكارية وتورد أمثلةً على هذه الممارسات؛ وتشير إلى أن نطاق تطبيق القانون يشمل الأنشطة المنفّذة داخل البلد وخارجه إذا كانت تؤثر على السوق الداخلية؛ وتحدّد نظاماً للعقوبات. وفي ما يتعلق بنظام التركيز الاقتصادي، اعتمدت جزر القمر وموريتانيا أطراً شاملة، في حين لم يحدّد السودان معايير واضحة يُجرى على أساسها التقييم. ولم يسنّ الصومال بعد تشريعاً للمنافسة. ولم يضع أيّ من أقلّ البلدان نموّاً برنامج تساهل.

وهكذا، يُثبِت تقييم الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية أنّ هذه البلدان سنّت تشريعاتٍ للمنافسة من أجل التصديّ لإساءة استخدام الهيمنة ومكافحة التكتلات الاحتكارية والممارسات المانعة للمنافسة التي يمكن أن تُضِرّ بالمنافسة العادلة في الأسواق. ومن شأن الأحكام المذكورة، إن وُجِدَت، تيسير عملية التعاون بين السلطات. وبالإضافة إلى أحكام القوانين، فإنّ إنشاء سلطة معنيّة بالمنافسة هو أيضاً شرطٌ مُسبق لنجاح أيّ تعاون.

يعرض الجدول الهيئات المسؤولة عن إنفاذ تشريعات المنافسة في البلدان العربية:

سلطات المنافسة في المنطقة العربية، 2024

البلد	سلطة المنافسة
الأردن	مديرية المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة
الإمارات العربية المتحدة	إدارة المنافسة وحماية المستهلك – وزارة الاقتصاد
البحرين	مديرية داخل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
تونس	مجلس المنافسة
الجزائر	مجلس المنافسة
جزر القمر	هيئة المنافسة
الجمهورية العربية السورية	الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار
جيبوتي	وزارة الاقتصاد
السودان	مجلس المنافسة
الصومال	لم تتأسس
العراق	مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار
عُمان	مركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار
دولة فلسطين	الإدارة العامة للمنافسة
قطر	إدارة حماية المنافسة - وزارة التجارة والصناعة
الكويت	جهاز حماية المنافسة

البلد	سلطة المنافسة
لبنان	لم تتأسس
ليبيا	مجلس المنافسة
مصر	جهاز حماية المنافسة
المغرب	مجلس المنافسة
المملكة العربية السعودية	الهيئة العامة للمنافسة
موريتانيا	مجلس المنافسة
اليمن	الإدارة العامة لتعزيز المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري

المصدر: تقرير الإسكوا بشأن "الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية" (2023).

ويبيّن الجدول أنّه من بين 22 بلداً عربياً، أنشأ 20 بلداً هيئاتٍ لإنفاذ قوانين المنافسة.

ومن الضروري إنشاء سلطة معنيّة بالمنافسة من أجل وضع إطار للتعاون مع سلطات المنافسة الأخرى في مختلف البلدان لأنّ هذه السلطة تمكّن من إنفاذ قوانين المنافسة بفعالية، وتشجّع المنافسة العادلة، وتعزّز رفاه المستهلك عبر الحدود. والجدير بالذكر أنّ سلطات المنافسة في الأردن وتونس والجزائر وعمان والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية تنفّذ القانون على نحو فعال وتضع مذكرات تفاهم واتفاقات بين بعضها البعض ومع السلطات الأجنبية. وتعدّ سلطة المنافسة شريكاً موثقاً به في التعاون الدولي إذ تيسّر تبادل المعلومات، وتنسيق إجراءات الإنفاذ، والتوعية، ومواءمة النهج التنظيمية مع السلطات النظيرة في البلدان الأخرى. ويمكن أن تتصدّى سلطات المنافسة، من خلال التعاون في ما بينها، للسلوك المانع للمنافسة عبر الحدود بمزيد من الفعالية، ما يضمن تكافؤ الفرص في السوق العالمية ويعزّز الثقة والشفافية في التجارة والتبادل التجاري الدوليين. غير أنّه لا بدّ من وضع آليات للتعاون بين سلطات إنفاذ قوانين المنافسة نظراً لتزايد الترابط بين البلدان بفعل اتفاقات التجارة. ومع تزايد تدفق السلع والخدمات بين البلدان، فإنّ التعاون ضروريّ للتغلّب على التحديات التي تنطوي عليها التحقيقات عبر الحدود، بما في ذلك النظم القانونية المتباينة، والإجراءات الخاصة بجمع الأدلّة وما يصاحبها من قيود، والشواغل المتعلقة بالثقة، وتنفيذ مبادرات التساهل والحصانة³.

3 منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود: الأدوات والإجراءات، 2017.

2. نهج لتعزيز التعاون بين سلطات المنافسة

نظراً لترابط الاقتصاد العالمي وأهمية دور الاتفاقات التجارية وغيرها من أوجه التعاون الدولي في تشكيل العلاقات الاقتصادية بين البلدان، اكتسبت المنافسة بين الشركات طابعاً دولياً متزايداً. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تقوم العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتنوع اقتصاداتها. ومع أنّ التجارة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضئيلة، حيث لا تمثل سوى 17.8 في المائة من مجموع التبادل التجاري و18.5 في المائة من جميع الصادرات، يتزايد الاعتراف بالحاجة إلى اتفاقات تعاون بين سلطات المنافسة عبر الحدود. فهذا التعاون ضروري لضمان تكافؤ الفرص، وتشجيع المنافسة العادلة، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل ورفاه المستهلكين على الصعيد العالمي.

ويسلّط الإطار 1 الضوء على مبادرة اتخذتها بلدان مجلس التعاون الخليجي لوضع قانون موحد للمنافسة، نظراً لكثرة معاهدات التجارة والاستثمار المنفّذة في منطقة الخليج.

الإطار 1. الفوائد المحتملة لقانون المنافسة الموحد في بلدان مجلس التعاون الخليجي

تهدف اتفاقات التجارة الحرة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تهيئة بيئة عادلة وتنافسية للشركات من خلال تضمين أحكام تتعلق بسياسات المنافسة والمعاملة العادلة وحماية حقوق الملكية الفكرية^أ.

ولذلك، بدأت بلدان مجلس التعاون الخليجي مساعيها لوضع قانون موحد للمنافسة. واستناداً إلى القواعد المشتركة للاتحاد الأوروبي بشأن المنافسة، قد ينطوي القانون الموحد على الفوائد التالية^ب:

- خفض التكاليف للمستهلكين: يضمن تنفيذ سياسة المنافسة سوقاً عادلة وفرصاً متكافئة، ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار للمستهلكين.
- تحسين الجودة: تدفع المنافسة الشركات إلى تحسين جودة منتجاتها وخدماتها لتمييز نفسها عن نظيراتها.
- توسيع خيارات الإنتاج: تسعى الشركات في السوق التنافسية إلى تقديم منتجات وخدمات متنوّعة لتمييز نفسها عن الشركات المنافسة الأخرى.
- تشجيع الابتكار: تحفّز المنافسة الشركات على الابتكار وتحسين أساليب إنتاجها وتقديم منتجات وخدمات جديدة.
- تعزيز تكامل السوق: تؤدي المنافسة الفعالة إلى إزالة الحواجز التجارية، ما يمكّن المستهلكين في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من الاستفادة على نحو كامل من السوق الأوروبية الموحدة.
- زيادة القدرة التنافسية: تعرّز السوق الموحدة كفاءة الشركات الأوروبية، وتمكّنها من المنافسة بفعالية في كل من أوروبا والعالم.

أ. اتفاقات التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي - <https://www.moec.gov.ae/economic-cooperation-agreements>

ب. - Enforcement of EU competition policy

https://www.eca.europa.eu/lists/ecadocuments/bp_competition/bp_competition_en.pdf

ووفقاً لإطار منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن تعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود، يمكن تعزيز هذا التعاون بين سلطات المنافسة باتخاذ التدابير التالية:

← اتفاقات التعاون الرسمي

يشمل التعاون الرسمي بين سلطات المنافسة، بحكم تعريفه، اتفاقات أو أطراً قانونية بشأن تبادل المعلومات، وتنسيق الإجراءات، وتوحيد استراتيجيات الإنفاذ لمكافحة الممارسات المانعة للمنافسة في مختلف المناطق. ونظراً للقيود في تبادل المعلومات السرية، ينبغي أن ينصب التركيز على تبادل البيانات والمعلومات غير السرية بين السلطات⁴.

أما في البلدان العربية، ونظراً لمعاهداتها الثنائية مع بعضها البعض ومع البلدان الأجنبية في مجال التجارة والاستثمار، فقد وضعت العديد من سلطات المنافسة مذكرات تفاهم مع سلطات عربية وأجنبية معنية بالمنافسة، وذلك لضمان أن تحافظ الشركات المتعددة الجنسيات على ممارسات المنافسة العادلة. ويسلط الإطار 2 الضوء على مذكرات التفاهم التي وقعتها سلطات المنافسة العربية.

الإطار 2. مذكرات التفاهم التي وقعتها سلطات المنافسة العربية^أ

أبرمت سلطات المنافسة في عدة بلدان عربية مذكرات تفاهم مع نظيراتها. وفي ما يلي بعض الأمثلة على هذه المذكرات:

- وقّعت مصر العديد من مذكرات التفاهم الثنائية مع بلدان مثل الأردن وجنوب أفريقيا وعمان وقبرص والمملكة العربية السعودية واليونان والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وغيرها. ووضعت أيضاً أطراً للتعاون المتعدد الأطراف.
- أبرمت الكويت العديد من مذكرات التفاهم الثنائية مع تونس وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان. وهي في صدد إعداد مذكرات تفاهم جديدة مع كيانات دولية.
- وقّع المغرب العديد من مذكرات التفاهم الثنائية مع إسبانيا والبرتغال وتركيا وشيلي واليونان وغيرها.
- وقّعت الجزائر عدة مذكرات تفاهم ثنائية مع فرنسا والنمسا.

وتركّز مذكرات التفاهم الموقّعة على تشجيع المنافسة وردع الممارسات الاحتكارية وتسهيل التعاون المثمر بما يتماشى مع النظم القانونية والقوانين التابعة للأطراف المشاركة.

أ. استناداً إلى تنبؤ الإسكوا لمواقع سلطات المنافسة العربية عبر الإنترنت.

والأهم من ذلك أنّ البلدان التابعة لأسواق مشتركة والمُوقّعة على اتفاقات تجارية في ما بينها يمكن أن تنشئ لجاناً إقليمية لتيسير التعاون في مجال المنافسة وفي قضايا أخرى. فعلى سبيل المثال، أحرزت سوق الكوميسا، التي تنتمي إليها سبعة بلدان عربية (تونس وجزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وليبيا ومصر)، تقدماً كبيراً في معالجة قضايا الدمج العابر للحدود، على النحو المبين في الإطار 3⁵.

4 الأونكتاد، تعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود: الأدوات والإجراءات، ص. 11، 2017.

5 الأونكتاد، تعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود: الأدوات والإجراءات، ص. 14، 2017.

الإطار 3. استعراض عمليات الدمج العابر للحدود في الكوميسا

لجنة المنافسة في الكوميسا مكلفة بالإشراف على لوائح الكوميسا المتعلقة بالمنافسة وإنفاذها. ومنذ إنشاء اللجنة في كانون الثاني/يناير 2013، ركزت الأحكام الأكثر تطبيقاً في اللوائح على مراقبة عمليات الدمج. ونتيجة لذلك، وضعت اللجنة مبادئ توجيهية لتقييم عمليات الدمج في عام 2014 بهدف توضيح السياسات والإجراءات المتصلة بعمليات الدمج وتقديم توجيهات بشأنها. وتعرّف هذه المبادئ التوجيهية عمليات الدمج وتحدّد العمليات التي ينبغي أو لا ينبغي إخطار بها. أما عمليات الدمج التي لديها نطاق إقليمي وتتجاوز عتبة محدّدة، فلا بدّ من إخطار اللجنة بها. وينبغي إخطار اللجنة بعمليات الدمج إذا كان أيّ من الشركة المملّكة والشركة المستهدفة أو كلاهما تعملان في دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء في الكوميسا. وقد عالجت الكوميسا، خلال فترة عملها، العديد من قضايا الدمج العابر للحدود التي تشمل قطاعات مختلفة مثل التعدين، والمستحضرات الصيدلانية، والخدمات المصرفية والمالية، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتأمين، والطاقة، والبناء. وبذلك، أحرز تقدّم ملحوظ في معالجة القضايا العابرة للحدود في منطقة الكوميسا.

← اتفاقات التعاون غير الرسمي

ينطوي التعاون غير الرسمي بين سلطات المنافسة، بحكم تعريفه، على مجموعة واسعة من الأنشطة التعاونية، مثل المناقشات غير الرسمية، وتبادل الموظفين، والتحقيقات المشتركة، وذلك لإيجاد أوجه تآزر وإقامة الشراكات في إنفاذ قواعد المنافسة. ويعرّف هذا النوع من التعاون الآليات الرسمية من خلال بناء الثقة وتحسين التواصل، ويتيح للسلطات الاستجابة بسرعة لقضايا المنافسة الناشئة. وإلى جانب برامج التسهيل، يُعدّ التعاون غير الرسمي أيضاً أداةً رئيسية لإنفاذ قانون المنافسة، حيث تتبادل الوكالات في كثير من الأحيان الأفكار والخبرات المُكتسبة من قضايا سابقة لتحديد المسائل الشائكة في مجال المنافسة⁶. ومن الأمثلة على التعاون غير الرسمي بين البلدان العربية إنشاء شبكة المنافسة العربية.

الإطار 4. شبكة المنافسة العربية

أطلقت سلطات المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شبكة المنافسة العربية رسمياً في 16 آذار/مارس 2022. وتضمّ هذه الشبكة 17 دولةً عضواً هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، العراق، عُمان، دولة فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن. والهدف الأساسي للشبكة هو تعزيز التعاون بين السلطات العربية المعنية بمكافحة الاحتكار ودعم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عملية صياغة أو تعزيز تشريعات مكافحة الاحتكار ومبادرات الإنفاذ.

وتعمل الشبكة من خلال مجموعات عمل مختلفة تركّز على مواضيع رئيسية ينصّ عليها قانون مكافحة الاحتكار مثل:

- الاتفاقات الرأسية.
- الاتفاقات الأفقية (التكتلات الاحتكارية).
- عمليات الدمج والاستحواذ.
- إساءة استخدام الهيمنة.

6 الأونكتاد، التعاون غير الرسمي فيما بين وكالات المنافسة في حالات محدّدة، 2014.

- الكفاءة المؤسسية لهيئات المنافسة.
- الوعي بسياسات المنافسة.

وعلى غرار شبكة المنافسة الدولية وشبكة المنافسة الأوروبية، تهدف شبكة المنافسة العربية إلى توعية أعضائها بشأن الممارسات المتصلة بقانون المنافسة وتجميع خبراتهم لتحديد أفضل الممارسات. وهي تكمل دور شبكة المنافسة الدولية من خلال التركيز على وضع سياسات مكافحة الاحتكار وأفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي. وتشمل الأهداف الأساسية لشبكة المنافسة العربية ما يلي:

- تعزيز التعاون الفعال في المسائل ذات الاهتمام المشترك.
- تسهيل التواصل المنتظم والفعال بين الأعضاء لتوحيد تطبيق سياسة مكافحة الاحتكار وإنفاذ القوانين ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ضمان التبادل المنتظم للخبرات والتطورات المتعلقة بقانون المنافسة.
- تقديم الدعم إلى أعضاء الشبكة من خلال تنظيم ورش عمل إقليمية ودورات تدريبية واجتماعات سنوية وما إلى ذلك.

أ. Allen and Overy, [Middle East and Africa competition authorities launch the Arab Competition Network](#), 2022.

الإطار 5. التحديات في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود

في ما يلي التحديات المتصلة بالتحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود وفقاً لإطار الأونكتاد بشأن تعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة العابرة للحدود:

← حماية المعلومات في القانون المحلي

- تتسم المعلومات التجارية السرية، بما في ذلك استراتيجيات التسعير والمعرفة ذات الملكية الخاصة، بأهمية كبيرة للتحقيق في الأنشطة المانعة للمنافسة عبر الحدود وتقييم ترتيبات تبادل المعلومات.
- المعلومات، سواء قُدمت طوعاً أو تمَّ الحصول عليها بالوسائل القانونية، ضرورية لسلطات المنافسة، ولا سيما السلطات ذات الموارد المحدودة، وذلك لجمع الأدلة وإجراء التحقيقات.
- حتى السلطات المجهزة على نحو جيد قد تواجه تحديات في التعاون مع الشركات الضالعة في الممارسات المانعة للمنافسة، ولا سيما في الأسواق الصغيرة، لأنَّ الشركات قد تخرج من هذه الأسواق لتجنُّب العقوبات.
- تمثَّل القيود المفروضة على تبادل المعلومات السرية بين سلطات المنافسة، على النحو المنصوص عليه في القوانين الوطنية، عائقاً أمام التعاون الفعال وتبادل المعلومات اللازمة لمكافحة السلوكيات المانعة للمنافسة وحماية المصالح الخاصة والعامّة.

← عدم توفُّر تعريف دولي للمعلومات السرية

- يؤدِّي عدم توفُّر تعريف معترف به عالمياً للمعلومات السرية إلى تعقيد عملية تبادل المعلومات بين سلطات المنافسة حيث يتعيَّن على الولايات القضائية تقييم كل حالة على حدة، ما قد يسبِّب الخلاف والتأخير.
- يؤدِّي عدم توفُّر تعريف موحد للمعلومات السرية إلى عرقلة التبادل الفعال والسلس للمعلومات، ما يجعل جهود التنسيق أكثر تعقيداً ويعوق المكافحة الفعالة للممارسات المانعة للمنافسة.

◀ عدم التنازل عن السرية

- يمكن أن يكون الحصول على تنازلات عن السرية من الأطراف المعنية أمراً صعباً في قضايا التكتلات الاحتكارية إلا إذا كانت الشركات تستفيد من برامج التسهل في ولايات قضائية متعدّدة. ويتوقف استعداد الشركات للتنازل عن سرية المعلومات على ثققتها في بروتوكولات السرية التي تتبّعها سلطات المنافسة.
- في قضايا الدمج، قد تجد الشركات فائدةً في التنازل عن السرية لتسريع عمليات الموافقة، ما يؤدي إلى تيسير تبادل المعلومات والتنسيق بين سلطات المنافسة.
- تعكس اتفاقات التعاون التقدّم المُحرز في تيسير تبادل المعلومات من دون موافقة الشركات. ومع ذلك، لا تزال القيود قائمة، بما في ذلك الحاجة إلى الحصول على موافقة الشركات التي طلبت الاستفادة من برامج التسهل والحفاظ على الامتياز القانوني، ما يؤدي إلى استبعاد العديد من البلدان النامية من هذه الترتيبات.

◀ القيود في مقبولة المعلومات

- ليس من السهل تبادل المعلومات بين سلطات المنافسة، وذلك بسبب الاختلافات في أساليب الإنفاذ حيث تتخذ بعض الولايات القضائية إجراءات جنائية قائمة على معايير قانونية أكثر صرامة، بينما تتبع الولايات القضائية الأخرى إجراءات مدنية أو إدارية.
- يعني اختلاف المعايير القانونية أنّ المعلومات التي تُجمع بموجب الإجراءات المدنية أو الإدارية قد تكون غير قابلة للاستخدام في الولايات القضائية التي تتبّع الإجراءات الجنائية من دون ضمان حماية مماثلة للحقوق، ما يعوق تبادل المعلومات بفعالية.

◀ القيود في تنفيذ برامج التسهل عبر الحدود

- تتسم برامج التسهل بأهمية كبيرة لإجراء التحقيقات بشأن التكتلات الاحتكارية. ومع ذلك، إن لم تكن طلبات التسهل متوقّرة، قد تواجه السلطات عقبات كبيرة في ملاحقة التكتلات الاحتكارية. ولكي تكون برامج التسهل فعالة، ينبغي أن تُصمّم على نحو دقيق وأن تتسم بالشفافية واليقين والقدرة العالية على كشف المخالفات وفرض العقوبات الصارمة.
- من شأن برامج التسهل الفعالة ترسيخ التعاون الدولي من خلال إتاحة تبادل المعلومات وتنسيق التحقيقات، ولكنّ البلدان النامية كثيراً ما تجد صعوبةً في جذب طلبات التكتلات الاحتكارية الدولية، وذلك بسبب المخاطر المحتملة والاعتبارات الاستراتيجية.

3. الخلاصة

يُضطلع منتدى المنافسة العربي الذي تنظّمه الإسكوا بدور هام في تعزيز التعاون بين سلطات المنافسة من خلال إتاحة منبر للحوار وتبادل أفضل الممارسات والتعاون في معالجة التحدّيات المشتركة. ويسهّل المنتدى تبادل المعلومات والخبرات والرؤى بين السلطات المشاركة، ما يمكّنها من فهم الممارسات وسياسات الإنفاذ التابعة لكل سلطة على نحو أفضل. ومن خلال تعزيز الشفافية والثقة المتبادلة، يساعد منتدى المنافسة العربي في بناء علاقات أقوى بين السلطات، وهو أمرٌ ضروري لتعزيز التعاون الفعّال عبر الحدود في التصدي للممارسات المانعة للمنافسة.

ووفقاً للأونكتاد⁷، يمكن لسلطات المنافسة التي تسعى إلى تعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة العابرة للحدود أن تعتمد الخيارات الخمسة التالية:

- الاعتراف بالقرارات الصادرة عن السلطات أو المحاكم في ولايات قضائية مختلفة.
- وضع نماذج لمكاتب جامعة ومتعدّدة الخدمات.
- تعيين ولاية أو أكثر من الولايات القضائية الرائدة في القضايا العابرة للحدود.
- إنشاء فِرَق تحقيق مشتركة وإجراء تعيينات متبادلة.
- تعزيز التعاون على المستوى القضائي.

ويمكن اعتماد خيارات أخرى من خلال وضع مجموعة من المبادئ والقواعد المُنصّفة المثقّق عليها اتفاقاً متعدّد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وإنشاء إطار لشبكة المنافسة الدولية لتعزيز تبادل المعلومات غير السرية من أجل إنفاذه في قضايا التكتلات الاحتكارية⁸.

7 الأونكتاد، تعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود: الأدوات والإجراءات، ص. 16، 2017.

8 المرجع نفسه، ص. 18.